وجود الواجب على ماهيته بوجوده ما حاصلها انه لو كان كذلك لزم محالات الثلثة
الاول كون الشيء قابلا وفاعلا وسيجيء بيان استحالته الثاني
تقدم الشيء بوجوده على وجوده وهو ضروري الاستحالة فلا يحتاج
الى ما ذكره الامام انه يفضي الى وجود الشيء مرتين والى التسلسل
التسلسل في الموجودات لان الموجود المتقدم ان كان نفس
الماهية فذاك والا عاد الكلام فيه وتسلسل الثالث امكان
زوال وجود الواجب وهو ضروري الاستحالة وجه اللزوم اما
الاول فلان الماهية تكون قابلة للوجود من حيث انه وصف لها وفاعلة
له من حيث الاقتضاء واما الثاني فلان الوجود حينئذ يحتاج
الى الماهية احتياج العارض للمعروض فيكون ممكنا ضرورة احتياجه
الى الغير فيفتقر الى علة هي الماهية لا غير لامتناع افتقار
واجب الوجود الى الغير وكل علة فهي متقدمة على معلولها بالضرورة
فتكون الماهية متقدمة بالوجود على الوجود واما الثالث فلان
الوجود اذا كان محتاجا الى الغير كان ممكنا فكان جائز الزوال نظرا الى
ذاته والا لكان واجبا لذاته وانما قلنا نظرا الى ذاته دفعا
لما قيل لا نسلم ان كل ممكن جائز الزوال وانما يكون كذلك لو لم يكن واجبا بالغير
قوله واجيب عن الاول بمنع بطلان اللازم وعن الاخير بمنع
الملازمة اذ المتقدم قد لا يكون بالوجود كاشتراكه للمعلول ذاتية وما
هية الممكن لوجوده والمحتاج قد يمتنع زواله ضرورة كونه مقتضى
الماهية ش واجيب عن الاول بانا لا نسلم استحالة كون الشيء قابلا
وفاعلا وسيجيء الكلام على دليله وعن الثاني انا لا نسلم
استحالة اللازم من تقدم الماهية على الوجود بالوجود وانما يلزم ذلك لو
لزم تقدم العلة على المعلول بالوجود وهو [illegible] ودعوى الضرورة
غير مسموعة وانما الضروري تقدمها بما هي علة له ان كانت بالوجود فـ

بالوجود

فبالوجود او بالماهية فبالماهية كما في اللوازم المستندة الى نفس
الماهية فان الماهية تتقدم عليها بذاتها من حيث كونها تلك الماهية
من غير اعتبار وجودها او عدمها كالعرضية اثنين ثم تعود لذا القابل
فان تقدمه على المقبول ضروري لكنه قد يكون بالماهية من حيث هي لا باعتبا
ر الوجود او كلا العدم كماهيات الممكنات لوجوداتها وعن
الثالث بانا لا نسلم ان الوجود اذا كان محتاجا الى الماهية كان جائز
الزوال نظرا الى ذاته وانما يلزم لو لم تكن الماهية لذاتها مقتضية
له ولا معنى لوجوب الوجود سوى ما يمتنع زوال الوجود عنه لذاته
نظرا الى ذاته ولا ينافي احتياج وجوده الى ذاته وكذا تسميته ممكنا
بهذا الاعتبار وان كان خلاف الاصطلاح فان الممكن ما يحتاج الى الغير
في ثبوت الوجود له ولهذا لم يتعرض في المتن الى الامكان واقتصر
على الاحتياج قوله ص فان قيل تقدم المعين للوجود بالوجود
ضروري لان العقل ما لم يلحظ للشيء وجودا لم يمكنه تعقل كونه مفيدا
للوجود بخلاف المستعير فانه لا يراه يلحظ خاليا عن الوجود قلنا
لا نسلم ان لا معنى للافادة ههنا الا اقتضاء الوجود لذاته وعدم
تقدم بالوجود ضرورية لامتناع تحصيل الحاصل فيلزم وجوده قبل
معلوله فيمكن قلنا بل لذاته يجب اذ لا معنى لوجوب الوجود الا كونه مقتضى
الذات ش العبرة في احتياج الفاعل سبقه هو الوجه الثاني وحاصل
ما ذكره الامام في الجواب انه لا يجوز ان تكون علة الوجود هي الماهية
من حيث هي هي متقدمة لا بالوجود كما ان ذات الماهية متقدمة عليها
لا بالوجود وكما ان الماهية علة للوازمها بذاتها لا بوجودها وكما ان
ماهية الممكن قابل لوجوده مع ان تقدم القابل ايضا ضروري ورده الحكيم
المحقق في مواضع من كتبه بان الكلام فيما يكون علة لوجود او موجود
في الخارج والبديهة العقلية حاكمة بوجوب تقدمها عليه بالوجود فانه ما